

# المجاعة وهيكله الخصامة في منطقة سوس خلال القرن التاسع عشر

عبد الله لغماند

باحث، الرباط

توالت ما بين سنتي 1877 و1883 على منطقة سوس سنوات عجاف أدت إلى انتشار القحط وانعدام الأقوات. وجاء تظافرها مع الاضطرابات النقدية التي صاحبت تسرب التأثير الأوربي في منطقة الجنوب الغربي ليعمق من حدتها. إذ وصلت الأزمة في سنتي 1879 و1882 إلى الذروة التي خلفت الموت جوعا وأفنت العديد من القرى، بعد أن نشئت سكانها في الأفاق وهاجروا إلى الشمال. وإن كانت سنة 1884 قد سجلت حصول نوع من التخفيف، فإن عواقب تلك السنوات قد ظهرت بشكل كبير في أواخر القرن التاسع عشر على المستوى الديموغرافي، وما واكبه من استمرارية الأنساق المترتبة على ذلك. ولم تكن الشدائد التي لازمت هذه السنوات ؛ والتي كانت عامة في جل المناطق المغربية ؛ فقط أشد وقعا في سوس وإنما مثلت كذلك أخطر ما شهدته المنطقة خلال القرن التاسع عشر على الإطلاق. لقد وسمت بمخلفاتها الاقتصادية والاجتماعية مسار تطور جماعات ظل محكوما بإعاقة تفاعلت مع معطيات خارجية لتزيد من تعميق أزمة الهياكل وتعطيل آلياتها. إذ في الوقت الذي كانت المؤسسات الاجتماعية تتخذ صبغة ارتدادية للدفاع عن وجود الجماعات وأشكالها، من أجل البقاء والاستمرارية ومواجهة مخلفات المجاعة، أدى تعاقب السنوات العجاف إلى ترسيخ ظاهرتي الخصاصة والهجرة وجعلهما تكتسيان صبغة هيكلية داخل النسيج الاجتماعي ؛ لتسير الأمور في اتجاه إعاقة تطور النظم.

من خلال الوثائق المخزنية واعتماد المقاربة السوسيولوجية، تسعى هذه المداخلة إلى توضيح تفاعل السلطة مع أشكال المقاومة لدى الوحدات الاجتماعية ؛ سواء للبقاء أو لاكتساب رهانات الصراع

الاجتماعي. كما ستحاول إبراز بعض الآثار العميقة للمجاعة من خلال نموذج حركية العمران في سوس والبنية العقارية والعلائق الاجتماعية المتفرعة عنهما. فخلال هذه الفترة، وبينما كان يتم بناء سور ترنيت، أفرغت مدينة تارودانت ؛ حاضرة سوس، من جل ساكنتها بسبب القحط إلى درجة تعطيل مسجد قصبتها. وبما أن واقع الحاضرة لم يكن أقل تضررا من المستوى الذي وصلت إليه درجة القحط بالبوادي، فإن مجال سوس بصفة عامة قد ضاق على أهله.

وبينما كانت الساكنة المحلية تقاوم بكل مؤسساتها ضد الجوع والخصاصة، ظلت مسؤولية مولاي الحسن الإصلاحية بالمنطقة في مباشرة استخلاص الضرائب وإبعاد التدخلات الأجنبية، تتبنى إجراءات تمزج بين اللين والشدّة حتى يتم تأكيد سلطته كإمام على رعاياه عن طريق التنقل إلى عين المكان. وتزامنت حركته الأولى إلى سوس سنة 1882 مع بلوغ الأزمة الغذائية درجتها القصوى بالمنطقة. لذلك هيا لها من بين اللوازم شحن الحبوب حتى يضمن النجاح السياسي لمشروعه ومواجهة ما يعانيه سكانها من المسغبة.

## 1- مستويات المجاعة وآثارها الاجتماعية

ما إن وصل ربيع سنة 1878 حتى ارتفعت أسعار الحبوب بشكل سريع، وكسدت بالمقابل سوق البهائم والمواشي ؛ أهم رأسمال فلاحي لعيش كثير من بوادي سوس ؛ فاتجهت العائلات نحو التخلص من عبئها ببيعها بأقل ثمن. كما تضررت غلات الأشجار المثمرة من اللوز والزيتون، والتي كانت تدر مداخيل مالية على الفلاحين لارتباطها بالرأسمال الأوربي المتمركز في الصويرة<sup>1</sup>. وإن كانت هذه الأزمة قد وصلت ذروتها في سنتي 1879 1882، فإن الانفراج النسبي أثناء بعض السنوات لم يتمكن من تضميد الجرح العميق الذي خلفته السنوات العجاف. إذ لم تكن ندرة المحاصيل الزراعية أو هزال ما جادت به الأشجار المثمرة أثناء بعض المواسم ؛ التي تخللتها التساقطات القليلة غير الكافية لارتواء الأرض الظامئة ؛ قادرة على تعويض ما استنزفه القحط من

Jean Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830-1894*, tome 3, Paris, P.U.F., <sup>1</sup> 1962, pp. 382-384.

ثروات أو مخزون غذائي، أو ما خلفته المجاعة من إنهاك لقوة السواعد أو الدواب القادرة على العمل والإنتاج.<sup>2</sup>

لقد بدت عواقب أزمة الست سنوات جد ثقيلة على النسيج الاجتماعي<sup>3</sup>. فبجانب الاضطرابات العقارية، اضطرت العديد من المجموعات أو العائلات والأفراد إلى التوجه نحو الشمال. إذ في الوقت الذي استقر فيه البعض في الجديدة وأسفي، سجلت تقارير الأوربيين أثناء سنة 1879 نزول أكثر من 15000 فرد بخيامهم في الصويرة في ظرف شهور معدودات<sup>4</sup>. كما اجتاحت في مارس من السنة نفسها عدد كبير من فلاحى المنطقة مدينة مراكش، بعد أن لم يتمكنوا من الحصول على أي شيء مما زرعه طيلة موسمين متتاليين. في حين اختار البعض التوجه نحو الجزائر، لتسجل أولى هجرات السوسيين للمناطق الشرقية<sup>5</sup>.

لقد اتجه أغلب الجياع ممن تمكن من البقاء على قيد الحياة للتسول طلبا للصدقات؛ التي يكفلها الدين الإسلامي بمؤازرة الأفراد بعضهم لبعض؛ وذلك في الطرقات أو بارتياح الساحات العمومية والطواف على الدور في المدن الكبرى كمراكش والصويرة. وفي شتاء 1878 ظهر وباء الكوليرا في صفوف الأفارقة المتجمعين في مراكش<sup>6</sup>. كما امتد التفوئيد إلى الصويرة، بالشكل الذي أدى إلى وفاة بعض التجار الأوربيين<sup>7</sup>. وبعد أن تزايدت أعداد الجياع المتقاطرين على مدينة الصويرة، أمر السلطان مولاي الحسن أمناء مرسى الصويرة في أواخر 1878 بتجهيز موتى المنقطعين من قبيلتي حاحا والشيظمة وإطعام مساكين القبيلتين، الذين يتكفون في الأسواق والديار، قبل أن يلزم عمالهم أداء ما عليهم كل حسب منطقة نفوذه<sup>8</sup>. كما تمت مساعدة بعض مساكين اليهود الموجودين آنذاك

<sup>2</sup> محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1992، ص. 259-262.

<sup>3</sup> Ludovic De Campou, *Un empire qui croule, le Maroc contemporain*, Paris, Librairie Plon, 1886, pp. 48-50.

<sup>4</sup> J. L. Miège, *op. cit.*, p. 267.

<sup>5</sup> Ibid.

<sup>6</sup> محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص. 268.

<sup>7</sup> J. L. Miège, *op. cit.*, p. 388.

<sup>8</sup> الخزنة الحسنية بالرباط (خ. ح.)، محفظة (م.)، 74، 27 ذي القعدة 1295 / 22 نوفمبر 1878، محمد بن عبد الكبير التازي إلى حدان أبهي، ذكر التازي أن إطعامهم استوجب من يوم الشروع في توزيع

بالمدينة بعد أن طلب القنصل البريطاني بالصويرة، والذي قدر عددهم بألفي فرد، إغاثتهم حينما عجز أغنياء المدينة عن توفير الدعم لهم<sup>9</sup>.

لقد ساهم الارتداد الاجتماعي، الذي جعل الطريق بين الصويرة والسوس محفوفا بالمخاطر بل والانقطاع في كثير من الأوقات، في النقاء مصالح بعض الزعامات المحلية مع رغبة الأوربيين لإقامة علاقات تجارية مباشرة مع الساحل السوسي. واستندت تلك العلاقات على مواد التجارة الصحراوية ومنتجاتها دون المرور عبر مراقبة سلطة المخزن. وبموازاة هجرة الفئات المحرومة نحو الشمال، تقوى إلحاح كبار التجار على مدينتهم من أجل تسديد ديونهم. فطيلة سنة 1878، تضاعفت مطالب تجار الصويرة على سكان سوس والمناطق المجاورة للحصول على تعويضات من المخزن<sup>10</sup>. ولم تكن عمليات انشغال أولئك التجار الكبار في استرداد ديونهم من غرمائهم إلا لتساهم في انسداد الأفق لدى شرائح المنطقة، فأحرى أن يتلقوا قروضا أخرى في ظل غياب الضمانات الناتج عن انعدام المحاصيل الزراعية فضلا عن تضرر القوافل التجارية<sup>11</sup>. إذ كانت التجارة تمارس بالقراض أو البيع بالسلم، أي شراء المنتجات الفلاحية مسبقا أو دفع السلع إلى غاية بيعها. وبقدر ما كان تضرر المحاصيل الزراعية من الجفاف عائقا أمام استمرار عمليات القراض، فإن ارتباط المنطقة بالصويرة؛ حيث يتم تصريفها؛ قد جعل الضغط الاقتصادي أكثر قوة على الفلاحين والباعة المتجولين وبعض الحرفيين، وهي أهم الشرائح الاجتماعية بالمنطقة. وقد كان امتداد الأزمة وعموميتها في مناطق أخرى يزيد من صعوبات المخزن في التعامل مع تلك المطالب. ففي الوقت الذي طالب أبراهام قرقوز القائد امبارك أنفلوس، الذي يراقب الطريق بين الصويرة وأكادير، بأداء الديون التي توجد بإدوكرض وإداوتتان<sup>12</sup>، تعرض بعض المدينين من أيت يوسي، إحدى

الصدقات إلى آخر شهر شوال 85 رايلا ولتجهيز الأموات من شعبان إلى آخر شوال 95 رايلا، أي ما مجموعه 180 رايلا.

<sup>9</sup> مديرية الوثائق الملكية بالرباط (م. و. م.)، ملف الصويرة رقم 4، 12 غشت 1882 / 27 رمضان 1299، نائب بريطاني العظمى بالصويرة إلى وزير السلطان. منح فقراء اليهود 5300 مقالا : خ. ح. ك. 117، ص. 75، 29 شوال 1300 / 02 سبتمبر 1883، السلطان إلى أمناء مرسى الصويرة.

<sup>10</sup> Daniel J. Schroeter, Merchants of Essaouira : Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886, Cambridge, Cambridge University Press, 1988, p. 172.

<sup>11</sup> J. L. Miège, *op. cit.*, p. 389.

<sup>12</sup> D. J. Schroeter, *op. cit.*, p. 172.

القبائل المحاذية لصفرو، للضغوط من دائنيهم اليهود في أواخر سنة 1878. وبعد أن عجز بعضهم عن السداد، استجاروا بأولاد سيدي موسى عن طريق الذبح والعار طلبا للسلف<sup>13</sup>. كان ذلك يتم بموازاة استئذان القائد اليوسي السلطان في بيع أصولهم من الأراضي، التي تركها إخوانهم الفارون من متابعة المخزن للوفاء بما في ذمتهم، لتسد بها ديونهم<sup>14</sup>.

إن تساوق نتائج تراكمات السنوات العجاف مع التغييرات التي طالت التجارة الصحراوية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أدى إلى تراكم الفقر مع الحرمان من مقومات الإنتاج ووسائله. وبسبب انقطاع وسائل الحصول على السيولة النقدية اضطربت التشكيلات الاجتماعية. ففي مابين 1878 و1886 دخلت المعاملات التجارية بالمنطقة في أزمة خانقة. إذ بجانب الارتفاع المهول لتكلفة النقل عبر الطريق الرابط بين تينبوكتو والصويرة، والناتج عن صعوبة تحمل الجمال للنقل<sup>15</sup> وتزايد انقطاع طريق أكادير، ظهرت محاولات على سواحل سوس لتجاوز منفذ الصويرة. ومع بداية صيف 1878 وبتزامن مع قيام الأسباب بالبحث عن موقع سانطا كروز، الذي ضمنته لهم اتفاقية 1860، تعرض أحد الأسباب، الذي كان متوجها من الصويرة إلى سوس، للاختطاف في نواحي مدينة تارودانت. وقد أخبر بريشة القنصل الأسباني بأن المختطف كان يقتضي عليه السفر مع حامية عسكرية خصوصا وأنه أجنبي يتجول في منطقة وقت الغلاء والجوع<sup>16</sup>. ورغم تلك الظروف اجتهد المخزن لأجل إطلاق سبيل الإسباني<sup>17</sup>. كانت هذه بداية انعكاسات الأزمة الغذائية على المسألة الأمنية في المنطقة والتي تعددت مشاكلها لتبلغ أقصاها مع سنة 1880. فخلال صيف هذه السنة وقعت عدة اضطرابات على أراضي حاحا ودمسيرة وأيت تامر والتي كانت خاضعة

<sup>13</sup> خ. ح. م. 71، 21 ربيع الثاني 1295 / 24 أبريل 1878، القائد محمد وعزيز اليوسي إلى السلطان.

<sup>14</sup> خ. ح. م. 71، رسالة أخرى من القائد نفسه إلى السلطان مؤرخة بالتاريخ نفسه.

<sup>15</sup> رغم الاتجاه نحو الاتجار في ريش النعام نظرا لخفته، إلا أن دخول متغيرات المنافسة وتصديره المباشر من سواحل أفريقيا الغربية قد أدى إلى كساده في الصويرة

Paul Pascon, (Colla. A. Arrif, D. Schroeter, M. Tozy, H. Van Der Wusten), *La maison d'Iligh et l'histoire sociale du Tazerwalt*, Rabat, Société Marocaine des Editeurs Réunis, 1984, pp. 76-77.

<sup>16</sup> خ. ح. م. 71، 25 جمادى الثانية 1295 / 27 يونيو 1878، الحاج عبد الكريم بن محمد بريشة إلى دي منويل دلمبل، وزير الشؤون الخارجية الأسباني.

<sup>17</sup> خ. ح. م. 73، 20 رجب 1295 / 20 يوليو 1878، موسى بن أحمد إلى الحاج عبد الكريم بريشة.

لقيادة مبارك أنفلوس<sup>18</sup>. لقد اشتكى الحسين أوهاشم مما يقع على الطريق بين الصويرة وأكادير من غياب الأمن والقطع حينما تعرضت إحدى قوافله للنهب بمنطقة آيت تامر<sup>19</sup>. وطالب السلطان بمبلغ 55000 ريال كتعويض على مقتل خمسة يهود كانوا ينقلون سلعه<sup>20</sup>. كما أكد شارل أ. بايطن CHARLES, A. PAYTON، قنصل بريطانيا بالصويرة، لعامل المدينة تفهمه لأسباب حوادث القتل والنهب التي تقع على الطرقات وعبر له عن نيته في كف تجار دولته عن السفر إلى البوادي، امتثالا لطلب السلطان الذي ركز على أن «الناس قد أحوجتهم ضرورة الخصاصة والحاجة لارتكاب بعض الأمور الدميمة...»<sup>21</sup>.

وبعد أن شدد السلطان مولاي الحسن على القائد مبارك أنفلوس، عقب تعويضه لبعض يهود الصويرة الذين نهبت سلعهم بنفس المنطقة<sup>22</sup>، أجابه القائد بأن القاطعين للطريق من بني عيسى وبني بوزيا، إخوان القائد علل بن محمد أوبيهي، وأنهم «على تلك الحالة منذ ستة أعوام ودأبهم أن يتعصبوا ببغاة بني تنانة حتى تجتمع منهم شرمة ويتعرضون للطريق يفعلون فيها مثل هذا بغة...»<sup>23</sup>.

لم تكن أعمال اللصوصية وقطع الطرق مصدرا لعيش الفئات المحرومة فقط، وإنما أيضا أسلوبا للدفاع والاحتفاء من الآخر<sup>24</sup>. وتبين تلك الأحداث المتكررة التي شهدتها طريق أكادير، أهم منفذ للصويرة على التجارة الصحراوية في القرن التاسع عشر، أن الانقطاع الدوري؛ والذي

<sup>18</sup> D. J. Schroeter, *op. cit.*, pp. 171-172.

<sup>19</sup> م. و. م.، 21 رجب 1299 / 29 يونيو 1880، مولاي الحسن إلى الحسين أوهاشم.

<sup>20</sup> D. J. Schroeter, *op. cit.*, p. 189.

<sup>21</sup> م. و. م.، 22 مايو 1882، شارل بايطن إلى الحاج عمارة.

<sup>22</sup> لقد عوضهم القائد بـ 450 ريال عن ستة أحمال من السلع : خ. ح. م. 104، 13 جمادى الأولى

1297 / 23 أبريل 1880 السلطان مولاي الحسن إلى القائد علل بن محمد أوبيهي.

<sup>23</sup> الرسالة نفسها.

<sup>24</sup> عن مسألة اللصوصية وأسبابها في مغرب القرن التاسع عشر أنظر :

-Abdallah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain : 1830-1912*, Paris, Maspero, 1977, pp. 347-353;

-Mohammed Kenbib, "Protégés et brigands dans le Maroc du XIXe siècle et début du XXe", *Hespéris-Tamuda*, vol. XXIX, fasc. 2(1991), pp. 227-248;

-Rahma Bourquia, "Vol, pillage et banditisme dans le Maroc du XIXe siècle", *Hespéris-Tamuda*, vol. XXIX, fasc. 2(1991), pp. 191-226.

كان يضرب الروابط التجارية في الصميم، كان يتخذ شكلا مؤسساتيا بتأطير من قواد منطقة حاحا وأيت تامر بتأزر مع قبائل إداوتتان. إذ أن المقاومة الذاتية هي التي تدفع التنظيمات المحلية إلى توظيف نتائج الأزمة من أجل الحفاظ على مجالها الجغرافي ومقوماتها<sup>25</sup>. بعد أن تم إطلاق سراح الحاج أحمد اليوسفي، الخاضع لسلطة المحجوب الكيلولي، عقب إلقاء القبض على أنفلوس الذي سجنه، استولى سنة 1883 على ثلاث نزائل، أي تلك الأماكن التي كانت مخصصة لنزول المسافرين وتجار القوافل للاحتماء أو الاستراحة. فبسبب استغراق ذمته للقائد أنكزرين بمقدار 24800 ريال، والتي أدت إلى سجنه، اتجه إلى تلك النزائل حتى «يستفيد منها مالا له بال يضاوي مستفاد فنتي، وسبب في إبادة أملاك المخزن التي هناك بتنفيذه الناس من خدمتها ومباشرتها بالسهمة»<sup>26</sup>.

كانت المقاومة التي تنتهجها بعض القبائل من أجل الحفاظ على مقوماتها، تجعل زعماءها لا يستجيبون بشكل فعال لإرادة إقرار الأمن، والذي كان ضامنا للتجارة وتنقل الأفراد عبر الطرقات وفي الأسواق. وقد أخل هذا النزوع كثيرا بعلاقات المخزن مع قبائل المنطقة. إذ أن مراقبة المجال المنفتح على الطرق التجارية، أضحي يكتسي بعدا حيويا داخل النسيج الاجتماعي. لقد أدى الصراع بين القواد إلى تعدد النزائل، بسبب اقتسام المجال فيما بينهم للمراقبة واستخلاص واجبات الحماية لفائدتهم، تحت ذرائع مسئولياتهم في دفع كلفات حماية التجار والمسافرين.

## 2. المجاعة والسلطة :

### 1.2 حركة مولاي الحسن الأول ومقوماتها :

في بداية صيف 1882، وقبل شهر ونصف من بداية رمضان شهر الصيام، بدأ السلطان مولاي الحسن في تموين محله بواسطة المراكب التي عوضت الإبل، على النحو الذي تم استعماله خلال مجاعة

<sup>25</sup> للمقاربة النظرية للوظائف والآليات المقاومة للسلطة راجع :

James C. Scott, *Domination and the Arts of Resistance : Hidden Transcripts*, New Haven : Yale University Press, 1990, pp. 45-69.

<sup>26</sup> خ. ح. كناش (ك.) 117، ص. 49، 24 شوال 1300 / 28 غشت 1883، ملخص الرسالة السلطانية إلى القائد المحجوب الكيلولي.

1878-1879 في نقل الحبوب من أوروبا إلى بعض المراسي المغربية<sup>27</sup>. غير أن العوامل السياسية التي تحكمت في علاقات المخزن مع أوروبا<sup>28</sup>، والتي جعلت السلطان يتجنب السماح للمراكب الأوروبية بتموين المراكز، قد صعبت من نقلها عبر البحر. فبما أن المجال البحري كان ميدان تفوق الأوربيين، فإن مولاي الحسن قد عمل على حظر بيع الحبوب للسكان في المواني تجنباً لقوة تأثيراته المادية والمعنوية في ظل تزايد امتداد نظام الحماية، الذي كان يلقي برعاياه خارج السيادة، ويدفع إلى تملص ذوي الذمم المالية من واجبات الجباية. ولم يتم السماح للأوربيين ببيعها خلال هذه الفترة في أكادير إلا بشروط<sup>29</sup>. لذلك كان تنظيم عملية تعويض النقل عن طريق الإبل بالمراكب قد اعترأها كثير من الاختلال. إذ لم يكن الطريق البحري في البداية مضموناً بسبب نظام الحجر الصحي (الكرنتينة)، الذي كان مشروطاً على المراكب المؤجرة لنقلها الخضوع له فور عودتها من سوس بسبب انتشار الوباء<sup>30</sup>. وهو ما يعني زيادة المصاريف اليومية على حساب المخزن أثناء فترة الحجر. لقد التمس السلطان من ممثلي المجلس الصحي بالصويرة، إضافة إلى قناصل الدول الأوروبية بالمدينة عدم إخضاع المركب للكرنتينة<sup>31</sup>. وبعد تدخل سفير بريطانيا، تمت الاستجابة لمطلب السلطان، الذي اعتمد كثيراً على اقتناء الحبوب من لندن وجبل طارق، بالإضافة إلى ما كان يجلب من مارسيليا. لقد كان ورود المركب الإنجليزي من الدار البيضاء سنة 1882، والمحمل بأكياس (خنشة) الشعير والقمح للمخزن، يسير في اتجاه تجاوز صعوبات النقل بالإبل التي هيئت من قبل لتلك الغاية<sup>32</sup>. غير أن اختلال التنظيم؛ بسبب عدم وصول وصلات كتابية مع مبعوثي المركب، جعل وصول المئونة إلى أكادير يتأخر، وبالتالي ففي كل تأخير كانت المصاريف تزداد

J. L. Miège, *op. cit.*, p. 368.<sup>27</sup>

Edmund Burke III, *Prelude to Protectorate in Morocco. Protest and Resistance, 1860-1912*, Chicago and London : The University of Chicago Press, 1976, pp. 19-40.<sup>28</sup>

عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ط. الثانية، الرباط : المطبعة الوطنية، 1410-1990، الجزء الثاني، ص. 395.<sup>29</sup>

Jules Erckmann, "Une mission au Maroc (1877-1880)", *La marche de France*, 6<sup>ème</sup> année, volume 1, janvier 1924, pp. 180-182.<sup>30</sup>

م. و. م. ملف الصويرة رقم 4، 08 رجب 1299 / 26 مايو 1882، أمناء الصويرة، العربي فرج إدريس بن محمد بنيس وعلي بن عبد الرحمان إلى السلطان مولاي الحسن.<sup>31</sup>

الرسالة نفسها، كانت هذه الأكياس تتكون في مجموعها من 12669 خنشة، غالبيتها من الشعير : 10020 مقابل 2649 كيساً من القمح.<sup>32</sup>



على المخزن على اعتبار أن كل يوم يساوي 150 ريال كمقابل لكراء الأمانء للمركب<sup>33</sup>.

اعترضت عملية شراء الشعير، من الشركة الإنجليزية فريد يرك شاتل وورت Frederick Shuttleworth، مشاكل في النقل بين الموانئ الساحلية. إذ كان لزاما عليها المرور في البداية على الصويرة، حيث يوجد الأمانء لمراقبته وإرفاقه بما تم جمعه من المنطقة قبل إرسال الكل إلى أكادير. وفي ظل هذه العملية، كان لاختلاف مقاييس المكايل بين الكيل بوحدة الأكياس وبين الخروبة، أثر كبير في الاختلال الذي اعتري عمليات التموين. وكانت الصعوبة تزداد كلما تدخل المحتسب للزيادة أو النقصان من قيم المبادلات بين المكايل، حسب الأعراف التي يتبعها آنذاك تجار الحبوب في الرحبة تبعا لتأرجحها بين القلة والوفرة<sup>34</sup>.

ولم يكن خضوع مقاييس هذه المكايل لتحولات محاصيل المواسم الفلاحية وحده وراء مشاكل تنظيم المئونة ونقلها، وإنما أيضا نوعية الحبوب المستوردة والمختلفة عن مثيلتها محليا تزيد من تعقيد الأمر. لقد طالب أمين الشركة الإنجليزية بشدة بضرورة تجاوز عملية وزن الشعير المجلوب لنفس المعيار المعتمد خلال تلك الفترة الزمنية، معللا طلبه بكونه خاليا من الحجر والتراب<sup>35</sup>. وبموازاة شراء الشعير، تم جلب التبن من إنجلترا وفرنسا لما له من ميزة الخفة في الوزن على البهائم أثناء تنقلاتها، إضافة إلى تجاوز كل احتمال لتصرف أفراد الحركة لحسابهم الخاص في الشعير المخصص لعلف الخيول<sup>36</sup>.

لقد كان المخزن يقوم بضمان عمليات التموين بجانب تقديم المعونات للوافدين على المدن الكبرى، من أجل تجاوز ضغوط الأزمة الغذائية على النسيج الاجتماعي فضلا عن رغبته في تخفيف الحدة عن تلك المدن<sup>37</sup>. وحينما وصلت محلة السلطان إلى تارودانت، حيث صلى

<sup>33</sup> م. و. م.، ملف الصويرة رقم 4، 08 رجب 1299 / 26 مايو 1882، أميني الصويرة، إدريس بن محمد بنيس وعلي بن عبد الرحمان، إلى الوزير الأعظم محمد العربي.

<sup>34</sup> م. و. م.، ملف الصويرة رقم 4، 25 رجب 1299 / 12 يوليو 1882، كمبانية شاتل وورت إلى السلطان مولاي الحسن.

<sup>35</sup> الرسالة نفسها.

<sup>36</sup> الرسالة نفسها.

<sup>37</sup> Michel Nicolas, Une économie de subsistances, le Maroc précolonial, Le Caire : Institut Français d'Archéologie Orientale, 1997, vol. 2, pp. 564-572.

صلاة الجمعة بجامعها العتيق يوم 23 يونيو 1882، كتب محمد بن العربي بن المختار، الوزير الأعظم، إلى باشا مدينة فاس السيد عبد الله بن أحمد قائلا : «... وأما الأقوات فهي والحمد لله متيسرة جدا، أخضبت البلاد بوجود سيدنا في غير أوان لترادف ما جلبه من أمراسه السعيدة على المحلة وما دفعه القبائل المرور بها مما لم يكن يخطر بالبال، وأما المياه فموجود منها والحمد لله ما فوق الكفاية...»<sup>38</sup>.

لقد غابت عن هذه الحركة إحدى مستويات إعادة تطويع القبائل التي شقت عصا الطاعة، ألا وهي تموين المحلة السلطانية. إذ أنه في حالة عدم خضوعها، تنهب ممتلكاتها ومخازن حبوبها حتى تتم إعادتها للنسق المخزني وتذكيرها باحترام سيادة السلطان<sup>39</sup>. وأمام تقلص المئونة ؛ التي لم تكن كمياتها أصلا كافية لحاجيات العسكر وأفراد الحركة الكثيري العدد<sup>40</sup> ؛ وارتفاع حرارة الصيف، قرر السلطان تجنباً لمزيد من هلاك الدواب والجنود العودة سريعا من تيزنيت واختيار السير ليلا مع اختصار الطريق<sup>41</sup>. يقول صاحب البستان في هذا الصدد :

«فوجد تلك القبائل السوسية جميعها قد أنهكتها السنون قويها وضعيفها عليها ووضيعها. وقف شيخنا في العقبة حيث بلغت منتهاها فيهم المسغبة (...) فلم يزد على أن خاض ذلك القطر وقبائله أيت وأيت إلى أن جاوز إلى واد ماسة بل حتى وصل إلى القرية العظيمة المسماة تيزنيت فأمر ببنائها وإحاطتها بالسور وبناء دار المخزن فيها وعين ما يصرف في ذلك من بيت المال ورجع في الحين لما وجد هناك من المسغبة وشدة الغلاء وعدم وجود ما يشتري البتة حتى ضاع من الكراع ماله بال من خيل وبغال وجمال... وقد رجع

<sup>38</sup> م.و.م.، 07 شعبان 1299 / 24 يونيو 1882، محمد بن العربي بن المختار إلى السيد عبد الله بن أحمد.  
<sup>39</sup> Jules Erckmann, *Le Maroc moderne, op. cit.*, pp. 286-292; Jacques Berque, *L'intérieur du Maghreb XVe - XIXe siècle*, Paris, Gallimard, 1978, pp. 482-483.

<sup>40</sup> قدرت أعداد أفراد الحركة في 40000 :

E. Gérenton, " Les expéditions de Moulay El Hassan dans le Sous, 1882-1886", *Renseignements coloniaux*, n° 9, 1924., p. 278.

<sup>41</sup> Jules Erckmann, *Le Maroc moderne*, Paris, Librairie coloniale, 1885, p. 211.

من سوس على طريق القبائل الحاحية تسهيلا على دواب الجيش لترجع سالمة ناجية مع سير جاد...»<sup>42</sup>.

لقد ساهمت تلك الحركة التي قام بها مولاي الحسن، عندما كان خليفة لأبيه سيدي محمد بن عبد الرحمان، إلى رأس الوادي وقبائل اشتوكة في أواخر سنة 1863 وبداية 1864<sup>43</sup>، من معرفته الجيدة بالمنطقة. غير أن اختلاف حركة 1882 عن سابقتها ؛ من حيث قوتها المعنوية المستمدة من شخصيته كسلطان وإمام وحجمها المادي إضافة إلى ظرفيتها المتزامنة مع الجفاف، قد أعطت لها ميزة خاصة<sup>44</sup>. فرغم جانب الصعوبات التي واجهت تموينها وتراجعها الاضطراري دون الوصول إلى وادي نون وتحقيق هدفها الأساسي<sup>45</sup>، فإن نجاحها السياسي قد كفله قرار مولاي الحسن بتهيئ مركز مخزني في تيزنيت والذي تابع عملية إنجاز بنوع من الحزم والصرامة.

## 2.2 نسويز تيزنيت :

رغم مشاكل الجفاف وآثارها، انطلقت أعمال بناء سور تيزنيت. لكن إذا كان قرار مولاي الحسن السياسي حاسما، حتى أمام رغبة الحسين أوهاشم في إبقاء تيزنيت مدشرا على حاله<sup>46</sup>، قد ساهم في إنعاش جانب العمران في المنطقة، فإن الجفاف قد حكم على المشروع بالتعثر والتوقف لبعض الوقت ليترك بصماته على شكله النهائي. فمنذ بداية سبتمبر 1883، أي بعد شهر واحد فقط من الشروع في البناء، أضحت أجرة البنائين و"اللواحة"<sup>47</sup> ومساعدتهم تستنزف ما كان بيد المسؤولين من المال

<sup>42</sup> محمد بن إبراهيم السباعي، البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، د 1346، ورقة 118.

<sup>43</sup> محمد بن إبراهيم السباعي، المصدر السابق، ورقة 40.

<sup>44</sup> Clifford Geertz, *Local knowledge*, New York, Basic Books, 1983, pp. 134-142.

<sup>45</sup> Jules Erckmann, *Le Maroc moderne*, op. cit., pp. 205-212; et Louis Arnaud, *Au temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912*, Casablanca, éditions Atlantides, 1952, pp. 61-63.

<sup>46</sup> خ. ح. ك. 117، ص. 62، 26 شوال 1300 / 30 غشت 1883، ملخص الرسالة السلطانية إلى الحسين أوهاشم.

<sup>47</sup> اللواحة اسم فاعل نسبة إلى اللوح، أي الشخص الذي يتقن ملء الألواح الخشبية بالتراب المرطب بالماء والمخلوط بالأحجار ويتم دكه حتى يتماسك ليترك مدة حتى يجف قبل أن تنتزع الألواح. وتسمى هذه العملية كلها باللوح لبناء الأسوار.

الناض<sup>48</sup>. إذ أن أعمال البناء كانت ميدان الأداء بالمال على عكس أعمال الفلاحة التي يتقاضى فيها العامل الأجرة عينا من المنتوج<sup>49</sup>.

ومنذ وصول الأمين الحاج المحجوب بن أحمد توفلعز، التاجر الصويري والمسئول الرئيس على متابعة المشروع، تم توزيع "المعلمين اللواعة" على الجهات ليشرعوا في تأسيس البناء عقب تزويدهم بالمال وتعويض البغال التي هلكت من الجفاف<sup>50</sup>. ولم يتمكن الخدام الذين أرسلوا إلى تيزنيت من مراكش من التكيف مع حرارة المنطقة، خصوصا وأنه تم الشروع في البناء في فصل الصيف. فطالبوا بالاستعانة بمجموعة من أهل درعة الذين لهم خبرة في أعمال اللوح ومثل تلك البنائيات. وتم اللجوء إلى القائد عثمان المجاطي؛ عامل مدينة تارودانت؛ ليوجه لهم العمال بعد تعذر إرسال عمال آخرين من مراكش بسبب استغراقهم في الخدمة<sup>51</sup>. ودفعت أسباب قلة الماء بالمنطقة إلى جعل القائد أحسون يفكر في إحياء عين أيت جرار لاستغلالها في عمليات البناء<sup>52</sup>، ثم إلى قيامه بإشراك أهل تيزنيت في المساهمة في توفير الماء، بتبسيطه على شكل نسب محددة على الكوانين<sup>53</sup>.

ونتيجة تضافر عوامل الجفاف ونتائجه مع مشاكل قلة النقود وتصرف الأمناء في كثير من المصاريف، جاء السور في شكله النهائي دون تطلعات السلطان. فخلال حركته الثانية، وأثناء تفقده للمشروع المنجز، واخذ على المسؤولين تضيق دائرة السور على أهل البلدة<sup>54</sup>.

وفي الوقت الذي كانت عمليات بناء السور تتم بطريقة متعثرة؛ فإن الهجرات التي شهدتها تارودانت على مر فترة تعاقب الجفاف، قد أثرت بشكل قوي على مستوى تعمير المدينة، إلى درجة تعطيل الصلاة

<sup>48</sup> نفسه، ص. 86، 01 ذي القعدة 1300 / 03 سبتمبر 1883، السلطان إلى أمناء الصويرة.

<sup>49</sup> عمر أفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1988، ص. 92.

<sup>50</sup> خ. ح. ك. 117، ص. 46، 23 شوال 1300 / 27 غشت 1883، ملخص الرسالة السلطانية إلى الحاج مسعود الراشدي.

<sup>51</sup> نفسه، ص. 154، 18 ذي القعدة 1300 / 20 سبتمبر 1883، ملخص الرسالة السلطانية إلى محمد بن حماد أحسون التزني.

<sup>52</sup> الرسالة نفسها.

<sup>53</sup> خ. ح. ك. 117، ص. 161، 19 ذي القعدة 1300 / 21 سبتمبر 1883، السلطان إلى القائد محمد أحسون التزني.

<sup>54</sup> أحمد بومزكو، « تيزنيت والمخزن، 1882-1894 »، المناهل، عدد 58، 1998، ص. 114.

في إحدى مساجد قصبته، القريب من دار المخزن والمعد «لإقامة الخطبة وكانت تصلى فيه الجمعة قبل تواتر القحط بسوس، لم يبق في القصة إلا القليل من الناس»<sup>55</sup>. وقد استمر الأمر على هذه الحالة إلى غاية سنة 1891 ليعلن عامل المدينة علي الراشدي استئناف الصلاة بعد عودة التعمير من جديد.<sup>56</sup>

### 3.2 تموين الحاميتين العسكريتين في تيزنيت وأيت باعمران :

كان من أهم نتائج الحركة الأولى، التي تمت سنة 1882، اختيار تيزنيت مكانا لإنشاء قلعة مخزنية للحراسة ولضمان الموارد الحربية الضرورية لضبط سكان المنطقة، ومراقبة شريف تازروالت، وتتصيب محمد بن حماد أحسون التزنيقي قائدا على تيزنيت؛ يساعده خليفة السلطان وتلازمه حامية عسكرية<sup>57</sup>. ومن أجل ضمان سير الأمور بشكل جيد، كان من اللازم تزويدها بالمؤونة. لكن على الرغم من أن القائد الدوبلاي قد أخبر السلطان في أواخر 1883 بأنه قد حُصلت من مستقادات الصويرة أموال مهمة لم يعهد مثلها من قبل<sup>58</sup>، فإن أمناء المدينة وجدوا صعوبات في تموين ما يسمى بالادالتين، إي الحاميتين العسكريتين في تيزنيت وأيت باعمران<sup>59</sup>. لقد لجأوا إلى الاقتراض حتى يوفوا مؤونة شهري رمضان وشوال تجنباً لمعاناة العسكر بعد توقف دام مدة من الزمن<sup>60</sup>. في نفس الفترة، وبعد أن أخبر أحمد العبوبي السلطان بتهيئ الخيام لصيانة الحبوب التي كان منتظرا توجيهها من البحر إلى أركسيس لبيعها للقبائل عقب تعذر إيجاد مخازن لها بالمنطقة<sup>61</sup>، بعث السلطان إلى أمناء الدار البيضاء بتعجيل شرائها وإرسالها إلى المنطقة بعد أن طالت

<sup>55</sup> م. و. م.، 20 صفر 1309 / 25 سبتمبر 1891، علي الراشدي إلى السلطان مولاي الحسن.

<sup>56</sup> الرسالة نفسها.

<sup>57</sup> عبد الرحمن ابن زيدان، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص. 206-217.

E. Gérenton, *op. cit.*, p. 273.

<sup>58</sup> خ. ح. ك.، 117، ص. 67، 28 شوال 1300 / 1 سبتمبر 1883، السلطان إلى أمناء الصويرة.

<sup>59</sup> كانت الحامية العسكرية التي استخلفها السلطان في تيزنيت بعد تعيينه القائد أحسون مكونة من 100 فرد. وقد وجه لهم أمناء الصويرة في أواخر 1883 الكسوة العسكرية ومؤونة 15 يوما بحساب ثلاث أوقيات وموزنتين في اليوم للواحد حسبما كانت تروج به السكة في سوس آنذاك وهو 4 أواقي للدرهم، خ. ح. ك.، 117، ص. 67، 28 شوال 1300 / 1 سبتمبر 1883، السلطان إلى أمناء الصويرة.

<sup>60</sup> خ. ح. ك.، 117، ص. 123، 19 ذي القعدة 1300 / 21 سبتمبر 1883، السلطان إلى أمناء الصويرة.

<sup>61</sup> نفسه، ص. 125، 11 ذي القعدة 1300 / 13 سبتمبر 1883، السلطان إلى أحمد العبوبي.

مدة الانتظار<sup>62</sup>. إن الحاجة إلى العسكر لحراسة أماكن إفراغ الحبوب بسوس الأقصى، تطلبت الزيادة من مئونة العسكر الذين استعان بهم أحمد العبوبي بعد أن رفعت أعدادهم من سبعة إلى خمس وعشرين فردا<sup>63</sup>.

ووجهت مئونة العسكر بأيت بأعمران من القمح والشعير لمدة 6 أشهر<sup>64</sup> إلى نائب أمين أكادير عبد الرحمان بن الحسن بطريقة غير كافية، لأنها كانت توجه بطريقة الأكياس وليس بالخروبة<sup>65</sup>. وطرح مشكل هذا الاختلاف في وحدات المكيال ومقاييسه بين الأقاليم في الشمال والجنوب اختلالا في تزويد قواد العسكر بالمئونة وتلقيها كاملة<sup>66</sup>.

لم تكن مسألة تزويد العسكر بالمئونة العينية من الحبوب وحدها وراء تعذر استمرار التوصل بها، وإنما اختلال نظام الصرف الناتج عن ارتباط سوس بالتجارة الخارجية كذلك. ففي أواخر سنة 1883، لم تتلق حامية أكادير المئونة لمدة ثلاثة أشهر بسبب اشتراط نائب الأمين على أفرادها أخذ وحدة البسيطة بمقابل 25 أوقية رغم أنها لا تروج، حسب الدوبلاي، إلا بثمانية. فكان ذلك سببا في تخليهم عن الخدمة ومغادرة مكانهم متجهين إلى الصويرة<sup>67</sup>. لقد كانت أجرتهم تدفع بالبسيطة بناء على قاعدة معادلتها ب 25 أوقية، وهي الوحدة الأكثر تعاملا في المبادلات بالأسواق وقتذاك. غير أن رخص قيمتها بالمنطقة حيث كانت تباع فقط ب 8 أوقيات، قد دفعهم إلى الاحتجاج. وبعد أن ظلت المئونة تؤدي بالسكة الفضية، أي بوحدة الريال، حرص السلطان على توجيهها بالقراريط الجزئية للدرهم أو المتقال لما فيه من تجنب المغامرة بفوارق الصرف،

<sup>62</sup> نفسه، ص. 125، 11 ذي القعدة 1300/13 سبتمبر 1883، السلطان إلى أمناء الدار البيضاء.

<sup>63</sup> نفسه، ص. 123، 11 ذي القعدة 1300/13 سبتمبر 1883، السلطان إلى أمناء الصويرة.

<sup>64</sup> من 15 جمادى الثانية إلى 15 ذي القعدة 1300/23 أبريل إلى 17 سبتمبر 1883، م. و. م.، 16 ذي الحجة 1300/18 أكتوبر 1883، أمناء الصويرة، العربي فرج وإدريس بن محمد بنيس وعبد الرحمان بن الحسن، إلى السلطان.

<sup>65</sup> كانت وحدة الكيس أقل مكيالا من وحدة الخروبة. فقد كان كل كيس يتراوح ما بين ربع وثمانية أخماس الخروبة المراكشية : الرسالة نفسها. بخصوص اختلاف مقاييس الموازين والمكيال أنظر :

Abdallah Laroui, *op. cit.*, pp. 49-51; Michel Nicolas, "Poids et mesures de l'agriculture et de l'alimentation dans le Maroc précolonial", *Hespéris-Tamuda*, vol. XXXI, (1991), pp. 77-100.

<sup>66</sup> وجه أمناء الجديدة في المركب الفرنسي Amélie، الذي تم كراؤه لنقل الحبوب، 901 خنشة من القمح و 1121 خنشة من الشعير. إضافة إلى 703 مثلها تتضمن 284 كيسا من القمح الفاسد المبعوث من أمراس المخزن بأسفي تم حملها من الصويرة مع نفس الحمولة، م. و. م.، 16 ذي الحجة 1300/18 أكتوبر 1883، أمناء الصويرة إلى السلطان.

<sup>67</sup> خ. ح. م.، 165، 27 صفر 1301/28 ديسمبر 1883، الرگراكي الذوبلاي إلى السلطان.

التي قد تؤدي إلى وقوع الخسارة على المخزن إن استمر في دفع الفضية التي أصبحت غالبية نظرا لقيمتها المعنوية والذاتية، إضافة إلى رفض استعمالها على نطاق واسع من قبل الناس<sup>68</sup>. كان هذا يتم أثناء دخول المخزن في عملية سك نقود جديدة في ظل الإصلاح النقدي<sup>69</sup>.

#### 4.2 الحركة الثانية وتجاوز أسباب نعت الثموين السابق :

حينما أصدر السلطان أوامره إلى أمناء الجديدة والدار البيضاء لإرسال الحبوب إلى أساكا بأيت باعمران، وبيعها بأسواق سوس الأقصى، وتوجيه بعضها إلى أكادير، دفعت عملية صعوبة النقل الأمناء إلى الاستناد على حصيلة موسم 1884 الخصب للتوقف عن إرسال الحبوب تجنباً للخسارة إن وجهت ولم تبع<sup>70</sup>. وكانت صعوبة إيجاد مكان ملائم لخزن الحبوب قد دفعت المخزن إلى اختيار مكان بخميس أيت بوبكر، نظرا لموقعه وسط قبائل المنطقة وعلى طريق مرور القوافل التجارية، لبناء قصبة تستقر بها الحامية العسكرية<sup>71</sup>. إذ منذ أن تبينَت الصعوبة الكبرى التي واجهت الحركة الأولى والمتمثلة في نقل الثموين، تم إرسال أمناء منذ أواخر سنة 1884 لشراء الحبوب من المنطقة نتيجة السنة الخصبة<sup>72</sup>. إذ أرسل محمد القصبة إلى منطقة أكادير والمكي الصبان إلى أيت باعمران والسيد الطيب ابن الحسين إلى كلميم<sup>73</sup>. وخلال قيام الأمناء بشراء الحبوب، اضطدوا بانعدام القمح مما اضطرهم إلى الالتجاء لاقتناؤه من منطقة حاحا المجاورة ليكتفوا بشراء الشعير<sup>74</sup>، أهم مزروع غذائي بالمنطقة<sup>75</sup>. وكانت مؤازرة هؤلاء الأمناء تتم بواسطة عمال المنطقة كالفائد الكسيمي ومحمد الجراري.

<sup>68</sup> غ. ح. ك. 117، ص. 86، 01 ذي القعدة 1300 / 03 سبتمبر 1883، السلطان إلى أمناء الصويرة.

<sup>69</sup> عمر آفا، المرجع السابق، ص. ص. 44-39.

<sup>70</sup> غ. ح. م. 207، 24 جمادى الأولى 1301 / 22 مارس 1884، أحمد بن الحاج محمد العيوي إلى السلطان: «سوم الزرع عندهم بسيطة لكل مد والذرة بسيطة ونصف لكل مد. ستة عشرة مد يساوي الخربة المراكشية. وفي كل يوم ينزل عن هذا الثمن».

<sup>71</sup> م. و. م. 18 رجب 1302 / 03 مايو 1885، القائد أحمد بن مبارك الزلطني الحاحي إلى السلطان.

<sup>72</sup> غ. ح. م. 172، 15 ربيع الأول 1301 / 14 يناير 1884، الحاج علي بن محمد أحمد المناني، أمين زوايا ليالة المحجوب الكلوي إلى السلطان.

<sup>73</sup> م. و. م. 30 جمادى الأولى 1303 / 06 مارس 1886، الرركاكي الدوبلاي إلى السلطان.

<sup>74</sup> م. و. م. 02 جمادى الثانية 1303 / 08 مارس 1886، الرركاكي الدوبلاي إلى السلطان.

<sup>75</sup> Bernard Rosenberger, Société, pouvoir et alimentation : nourriture et précarité au Maroc précolonial, Rabat, Alisés, 2001, pp. 159-160.

### 3- ردود المقاومة لدى الوحدات الاجتماعية :

#### 1.3 بيع "النبا" ومشاكل نفوذية الأراضي :

إذا كانت المقارنة التي تعطي دائما بين المجتمعات الأفريقية والمجتمع ما قبل الصناعي الأوربي تنصب على ملكية الأرض وخدمتها، لإجراء تقييم العوامل المادية المؤثرة في التشكيلة الاجتماعية والتطور الاقتصادي<sup>76</sup>، فإن الاضطرابات التي خلفها القحط والمجاعة، قد تركت أكبر الأثر على البنية العقارية في سوس والمناطق المجاورة. ففي بداية 1884، انتشرت في صفوف المخزن أنباء تملك الحاج عبد الرحمان ؛ أمين أكادير، لكثير من الأملاك في منطقة حاحا. وكانت تتكون أساسا من الأراضي ذات الأشجار المثمرة من تين ولوز وأركان. وامتدت عملياته إلى حد إخضاع العديد من الدواوير لملكيته، بعد استغلال وضعيتها أصحابها، إذ كان «يعطي لهم خمسين أوقية ويكتب عليهم خمسين مثقالا في تلك المجاعة ولا يخفى عليك حالة الجوع وقلة الشيء حتى حاز بلدة الجماعة كلها إلا رجلا واحدا، وتبعه أن يبيعها له أو يرهنها له ما قبل له شيء واشترك معه البقر الغنم والحرث حتى أنفس منه وحاز متاعه وضاعه في حقه (...) وكل من باع بلدته لأمناء السويرة والتجار وغيرهم يخرج من الكلفة وترجع كلفتهم على الباقيين، وذلك هو ضرر الذي وكدنا عليه أولا»<sup>77</sup>.

وعلى اعتبار ما يصاحب الهجرة من الاستقرار داخل القبائل الأخرى للأفراد، واحتضانهم عن طريق تمكين العلاقات الاجتماعية والسكن وشراء الأملاك، فإن الاستفادة من الأعراف القبلية التي تجبرهم وتستبعدهم من الكلف المخزنية، تدفع بهم مع طول المدة والتوطن إلى البقاء خارج منظومة الجباية. لقد وجد أمناء رگراكة بقبيلة الشياظمة سنة

<sup>76</sup> John Iliffe, *The African Poor, A history*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, p. 3.

<sup>77</sup> خ. ح. م. 175، 26 ربيع الأول 1301 / 25 يناير 1884، أحمد بن حم حشموض الحاحي إلى السلطان.



1883 صعوبة في إخضاع جماعات من السكان لأداء الواجب، بعد تعصبهم بزوايا القبيلة<sup>78</sup>.

وبعد أن فوت العديد من سكان إداوكرض من حاحا التابعة للقائد النكفاني أراضيهم، استقروا بالصويرة. غير أنه بعد مدة قصيرة من استقرارهم، وأثناء استمرار الجفاف في سوس الأقصى والمناطق المجاورة<sup>79</sup>، قرر المخزن طردهم من المدينة وإرجاعهم إلى مناطقهم الأصلية. وقد اتخذ ذلك القرار حتى يتم تخفيف الضغط على المدينة وتعمير مناطق أصولهم للحيلة دون تمكن المحميين والأوربيين من تملك الأراضي بالمنطقة<sup>80</sup>.

كانت مسألة تفويت الأراضي تحدث اضطرابات سياسية تنتج أثناء فترة الرخاء، وحينما يطالب أصحاب الأملاك الأصلية باستعادة أراضيهم لتعميرها، بعد أن أضحت وسيلة لتحقيق المعاش. كما كان كثير من تلك المطالب يتخذ أحيانا شكل الصراع بين القبائل لمؤازرة أعضائها للحصول على الحقول والضيعات بالقوة وبدون مقابل. وفي الأحيان الأخرى يتم اللجوء إلى الشرع أو الاحتكام إلى السلطات المخزنية. لقد اضطر العديد من الملاكين المتضورين جوعا في قبيلة بعقيلة، على سبيل المثال، إلى بيع أراضيهم بأبخس الأثمان للحصول على القوات<sup>81</sup>. ولم تكن لتلك الفرصة التي اتخذها محمد بن هاشم الأيلغي لشراء الأراضي من أصحابها المحتاجين من هذه القبيلة كافية لأن يصبح مالكا بدون منازعة. فقد عاد العديد منهم، أثناء حركة مولاي الحسن الثانية وبعد انتهاء أيام المسغبة، إلى المطالبة بأراضيهم بدعوى عدم رضاهم على ما أبرموه من عقود فيما مضى<sup>82</sup>.

وفي سنة 1892، أخبر لحسن ولد علي وعمر السكتاني؛ قائد قبيلة سكتانة، السلطان بالتغيير الذي حدث في المنطقة، التي ولي عليها

<sup>78</sup> خ. ح. ك. 117، ص. 33، 18 شوال 1300 / 22 غشت 1883، رسالتي السلطان إلى أمناة ركرائة والقائد مبارك الركرائي /

<sup>79</sup> 26 مايو 1883.

<sup>80</sup> خ. ح. م. 165، 28 صفر 1301 / 29 ديسمبر 1883، الركرائي الدويلي إلى السلطان.

<sup>81</sup> خ. ح. م. 562، 26 رجب 1303 / 27 أبريل 1886، محمد بن الحسين هاشم إلى مولاي الحسن.

<sup>82</sup> نفسه.

والواقعة على الدير<sup>83</sup>، بعد أن تملك مجموعة من أهل تمصلوحت ومراكش للعديد من الأراضي في المنطقة. لقد تمكنوا من الحصول عليها عن طريق شرائها من أصحابها الذين هجروا المنطقة أثناء سنين المجاعة بأثمان زهيدة<sup>84</sup>.

كان ذلك التغيير الطارئ قد أحدث ضررا للقائد، لكون مولاي الطاهر خليفة آل تمصلوحت قد تملك أملاكاً تعتبر من أهم أراضي المنطقة، مما نشأ عنه نوع من المزاحمة لنفوذه، الذي أصبح يقتلص أمام امتداد سلطة أخرى. وتقوى ذلك بالخصوص حينما أخذ السكان الذي سكنوا بتلك الأراضي يتملصون من أداء العشور والزكاة. لذلك طالب السكتاني من السلطان الحصول على ظهير يلزمهم بأداء الواجبات، على نفس المنوال الذي منح للقائد أحمد أمالك حينما كانت المنطقة تابعة له<sup>85</sup>. إن جباية العشور والزكاة كانت تعتبر من الممارسات التي تعطي للقواد إمكانيات ممارسة السلطة وتأكيد نفوذهم المادي والمعنوي.

كان الصراع محتداً بين عامل تارودانت علي الراشدي ومتولي خطة القضاء بالمدينة ابتداء من 1890<sup>86</sup>. فنظراً لتكافؤ سلطتي المنصبين، ظلت ممارسة كل من العامل والقاضي للسلطة تتأثر بالظروف الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية القائمة. ومنذ أن تم عزل القاضي عبد الرحمان بن مبارك الكطوي، من قبل السلطان مولاي الحسن، تولى محمد بن محمود أخياط مكانه في مارس 1891<sup>87</sup>. غير أن هذا التغيير لم يوقف الصراع بين السلطتين، بل زادت حدته بين الراشدي والقاضي الجديد، واتخذ مستويات عدة كانت فيه السلطة السياسية تمتزج مع الشرعية الدينية. فمثلاً، قبيل استئناف الصلاة بمسجد القصبة سنة 1891، استغلت مسألة إمامة العامة لكسب الأنصار إلى درجة أن «الخدیم علي الراشدي والقاضي سيدي محمود أخياط وقع بينهم خصاماً كبيراً حتى رسل العامل الراشدي على مقدمين أهل ردانة وأذن لهم بصلاة الجمعة في مسجد القسبة وصاروا يصلون معه، ودخل الرابط سيدي

<sup>83</sup> ولي السكتاني من طرف السلطان مولاي الحسن قائداً على قبيلة سكتانة بظهير موقع بتاريخ 10 ربيع الأول 1308 / 24 أكتوبر 1890، بعد أن كانت في السابق تابعة لنفوذ الحاج أحمد أمالك، خ. ح، ك. 639، ص. 14.

<sup>84</sup> م. و. م.، 12 ذي القعدة 1309 / 08 يونيو 1892، لحسن ولد علي وعمر السكتاني إلى السلطان.

<sup>85</sup> الرسالة نفسها.

<sup>86</sup> خ. ح، ك. 166، ص. 61، 22 شعبان 1307 / 13 أبريل 1890، علي الراشدي إلى السلطان.

<sup>87</sup> خ. ح، ك. 632، 02 شعبان 1308 / 13 مارس 1891، ملخص رسالة سلطانية.

الحاج احمد بن عبد الرحمان التملي بالصلح بينهم...»<sup>88</sup>. وتطورت القضية في اتجاه تعميق الصدام بين العامل وسلطة القاضي، حينما بدت الخلافات تدور حول أمور الأحباس والأعشار وتقسيم التركات<sup>89</sup>.

أثيرت سنة 1892 في منطقة سوس قضية بيع "الثنيا" حينما أخصبت منطقة سوس<sup>90</sup>. ورغم أن هذا البيع كان معمولا به لقرون عديدة قد تعود إلى فترة السعديين<sup>91</sup>، فإن أمره قد طرح بحدّة عقب ظهور الاضطرابات التي صاحبت مطالبة الناس بأراضيهم، وبترامن مع بعض محاولات تملك الأراضي من طرف المحميين والمخالطين الأجانب بالمنطقة. لقد أصدر السلطان مولاي الحسن، خلال هذه الفترة، أوامره إلى قواد تارودانت ورأس الوادي وإلى القاضي أخياط لمنع هذا البيع<sup>92</sup>. غير أن الصراعات التي كانت محتدة بين القاضي، المسؤول عن توثيق عقود البيع والرهن التي يعقدها العدول، وبين عامل تارودانت وقواد المنطقة التابعين له قد عقد المشكل. فمذ أن قام القاضي بمؤازرة بعض سكان البوادي لاستعادة أراضيهم بتارودانت، نشأت اضطرابات تمثلت في مطالبة البعض بالأراضي والأملك التي قد ترجع عقودها إلى فترات قديمة. وكان وقع ذلك على تارودانت أكبر منه في البوادي التي تجاهلت القرار. خلق هذا الموقف الذي أبداه القاضي حرجا لقواد المنطقة، الذين رأوا في المسألة حيفا كبيرا وزحزحة للقواعد المعهودة. وتذرعوا أمام السلطان بكون القاضي قد وجد «جميع متاع أسلافه وإخوانه كله مبيوع بالثنيا ما يزيد على ثمانين عاما ويخرج أهل المدينة، بعد ضرب الكد والغرس والبناء بلا شيء...»<sup>93</sup>.

وطرحت مشكلة فقهية مرتبطة بالأحكام الشرعية في استغلال الأراضي المرتهنة ووضع الغلات، التي أقيمت على الأملك من طرف مستغليها. فأمام اختلافات رأي فقهاء المنطقة القدامى في بيع "الثنيا"، بين

88 م.و.م، 08 صفر 1309 / 23 سبتمبر 1891، القائد سعيد بن بلعيد الهواري إلى السلطان.

89 م.و.م، 20 ذي الحجة 1309 / 16 يونيو 1832، محمود بن محمد أخياط إلى السلطان.

90 م.و.م، 23 شوال 1309 / 21 مايو 1892، محمد بن الحسين أهاشم إلى السلطان. بيع "الثنيا" من البيوع التي تواتر فيها العرف في سوس. وهويتمثل في رهن الأملك مقابل مبالغ مالية لمدة معينة إلى غاية اقتدائه برد المال لصاحبه.

91 محمد المختار السوسي، المصدر السابق، الجزء السابع، ص. 50-51.

92 م.و.م، 19 ذي الحجة 1309 / 15 يونيو 1892، محمد بن علي الشباني إلى السلطان.

93 م.و.م، 30 رجب 1309 / 29 فبراير 1892، الطاهر بن الجبالي بن المير، محتسب تارودانت، إلى السلطان.

مجوز ومحرم إضافة إلى تواتره حتى أصبح عرفا جاريا<sup>94</sup>، اتجه قواد المنطقة إلى اختيار مخرج في التعامل مع أمر السلطان. فلتطبيق أمره، في إطار يسائر أعراف المنطقة ووضعها، طالبوا فقط بتنفيذه « فيما يأتي ونقطع مادة العقدة الربوية من الآن، وما مضى يبقى على ما يعهده الناس من أن من أراد أملاكه يدفع مال الرهن »<sup>95</sup>. ولأن الناس إذا تحاسبوا « على تلك القضية تضع أموال لا تعد ولا تحصى، وربما يفضي ذلك إلى الفتنة فإن من دفع عددا من المال في الأملاك فلا يخرج منها إلا باستيفاء ماله، وأرباب الأملاك يريدون أملاكهم من غير مال وبسبب ذلك يقع الهرج وكثرة الخصام والمحاسبة الكثيرة المفضية لكثرة العداوات واللفيفات »<sup>96</sup>.

### 2.3 حركة الكيلولي وعواقبها :

حينما انتفضت قبائل سوس ضد قوادها وشيوخها، عقب وفاة السلطان مولاي الحسن سنة 1894<sup>97</sup>، وجه الوزير أبا أحمد حم الجيلاني البخاري، الذي كان عاملا على مكناس، لولاية منطقة سوس<sup>98</sup>. كما عين سعيد بن احمد الكيلولي قائدا على تيزنيت والمناطق المجاورة لها يوم 22 أبريل 1896، فتوجه بحركة إلى المنطقة لتسكين ثورة هذه القبائل ونيل المغارم منها<sup>99</sup>.

وفي خضم الصراع الذي كان محتدا بين الدليمي والكيلولي، راسل قائد اشتوكة المخزن يشكي من تصرفات الكيلولي معتبرا أنها تجاوزت حدودها القصوى، بعد أن بالغ في جباية الضرائب والذعائر

<sup>94</sup> محمد المختار السوسي، المصدر السابق، الجزء السابع، ص. 51.

<sup>95</sup> م. و. م.، 21 ذي الحجة 1309 / 17 يوليو 1892، القائد سعيد الجعيد اليحيوي إلى السلطان.

<sup>96</sup> الرسالة نفسها.

<sup>97</sup> المختار السوسي، المعسول، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1963، الجزء 14، ص. 111.

<sup>98</sup> محمد بن الحسن الحجوي، كناش به تقاييد علمية وتاريخية، خ.ع. 128 ح، ص. 23. ذكر ديسكونزاك، الذي زار في أواخر سنة 1899 مدينة تارودانت، بأن الأمن يعم هذه المدينة في عهد الباشا حم الجيلاني بعد أن كانت في السابق على عهد ولد البغدادي مكانا للصوم الذين يهبون الناس ومحاصيل الزيتون.

E. de Segonzac, *Voyages au Maroc*, 1899-1901, Paris : A. Colin, 1903., pp. 259-260.

<sup>99</sup> محمد المختار السوسي، المصدر السابق، الجزء 3، ص. 257-258. والجزء 15، ص. 205-206 ؛ شفيق أرفاك، "التمثيل المخزني بقبيلة اشتوكة بسوس، 1882-1900"، في: عبد المجيد القدوري (تسويق)، وقات في تاريخ المغرب، دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2001، ص. 465-492.

المفروضة على قبائل اشتوكة، بالإضافة إلى امتناعه عن أداء ما نهب لليهود من الأموال<sup>100</sup>.

وواصل القائد الكيلولي نشر محله بالمنطقة، فتوغل في سوس الأقصى إلى أن دخل تيزنيت يوم فاتح أكتوبر 1897، بعد أن أخضع قبائل وادي ولغاس من رسموكة وبعقيلة وما إليها<sup>101</sup>. وبوصوله إلى تيزنيت، ازداد عصيان العديد من القبائل، إذ ثار آل إفران وأيت ارخا ومجاط على أشياخهم ونهبوا دورهم، فتوجه إليهم الكيلولي بموكب ضخم وقاتلهم فهزمهم يوم 18 غشت 1897<sup>102</sup>. وبعد أن استهدفت محلات هذا القائد زجر القبائل التي شقت عصا الطاعة، امتدت لتشمل المطالبة برؤوس الشيوخ المعارضين لسياسته. فقد لاحق القائدين بهي الخصاصي وبهي الأسموري الباعمراني اللذين هربا إلى كلميم للاحتماء بالقائد دحمان<sup>103</sup>. غير أن محله لم تقم كلميم؛ وإنما اكتفت بالتخديم في إكيسل القريب منها ريثما يصدر له الأمر السلطاني، لأن الكيلولي تذرع بأن كلميم يسكنها يهود بيدهم أموال التجار قد يتعرضون للنهب إن اقتحمها<sup>104</sup>. بعد ذلك تعددت الشكاوى على السلطان، فكتب إلى الكيلولي بالكف عن توجيه محلاته ضد القبائل فتوقف عن المطاردة<sup>105</sup>.

وعند تراجع الكيلولي من سوس الأقصى؛ عقب تعويضه بالقائد محمد أنفلوس الحاحي الذي عين عاملا على تيزنيت، قامت التأثيرة من جديد على بعض القواد المحليين، فكان من بين الذين طالهم العصيان قائد تالعينت عبد السلام الجراري وخليفته عياد. إذ ساندت ثلة من القبائل بعض الجراريين على الثأر من قائدهم لتعاونهم مع الكيلولي، فساروا إلى

<sup>100</sup> خ. ح.، رسالتان من القائد الحسين بن إبراهيم الدليمي إلى السلطان، الأولى مؤرخة في 10 جمادى الثانية 1314 / 16 نوفمبر 1896، م. 495، والثانية في 14 رجب 1314 / 19 ديسمبر 1896، م. 340.

<sup>101</sup> خ. ح.، م. 435، 06 جمادى الأولى 1315 / 03 أكتوبر 1897، الكيلولي إلى السلطان.

<sup>102</sup> خ. ح.، م. 490، 02 ربيع الثاني 1317 / 10 غشت 1899، محمد بن أحمد الزفطي إلى السلطان؛ خ. ح.، م. 495، 14 ربيع الثاني 1317 / 22 غشت 1899، الكيلولي إلى السلطان؛ خ. ح.، م. 442، 07 شعبان 1317 / 11 ديسمبر 1899، رسالة سلطانية إلى الكيلولي، ص. 181.

<sup>103</sup> خ. ح.، م. 497، 28 ذي الحجة 1317 / 29 أبريل 1900، محمد بن أحمد الزلطني إلى السلطان؛ محمد بن أحمد الإكراري، روضة الأفنان في وفيات الأعيان وأخبار العين وتخطيط ما فيها من عجيب البنين، تحقيق، حمدي أنوش، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1998، ص. 71، 123.

<sup>104</sup> خ. ح.، م. 567، 29 ذي الحجة 1317 / 30 أبريل 1900، سعيد بن أحمد الكيلولي إلى السلطان.

<sup>105</sup> محمد بن أحمد الإكراري، المصدر السابق، ص. 64، 123-124.

داره للنيل منه. لكنهم لم يتمكنوا من ذلك فامتدت أيديهم إلى بعض دور اليهود ونهبوها<sup>106</sup>. بعد ذلك فرض القائد عبد السلام الجراري على أهل بوزيد أداء ما ضاع من الأموال في تالعينت ذلك اليوم، لأنهم قاموا بتسهيل دخول السرية إليها<sup>107</sup>.

لقد كانت الحاجة المركبة والمترتبة عن نتائج المجاعات تعيق الإصلاحات المخزنية. فزيادة على تلك المجهودات الإصلاحية، كانت المستويات التي يتبناها المخزن لزجر القبائل العاصية تصل في بعض الأحيان إلى حد لا يطاق. لقد كتب حيدة بن ميس يستعطف السلطان مولاي عبد العزيز، خلال فترة إعادة الأمن بالمنطقة، بنقل المحلة عن منطقة تارودانت قائلا : «... هذه أربع سنين والجوائح مستمرة علينا منها قلة المطر ومنها الجراد ونسيلة ومنها عدم ولادة الزيت الذي هو قوام هذا البلد، وهذه مدة والمحلة السعيدة مخيمة علينا ودفع الناس ما وجده الحال بيد القوي والضعيف، ولم يبق بيد أحد لا ما قل ولا ما جل، وكل من تكلمنا معه في أداء شيء يفر لشوايق الجبال، فإنه لم يبق بيد أحد منازع ولا ضرع، فالمطلوب من سيادة سيدنا أن يقبل شفاعتنا في إخواننا ويقبل عذرنا وينعم علينا بنهوض المحلة السعيدة عنا، وما بقي بزمة إخواننا فنحن ملتزمون بأدائه في المستقبل فهو بدمتنا إلى أن يخلف الله عنا...»<sup>108</sup>.

إذا كانت تلك المجاعات ومخلفاتها من الأوبئة قد أهلكت كثيرا من الأسر وأفنت الأموال<sup>109</sup>، فإن رد فعل بعض القبائل يكون قويا خلال انفراج الشدة. إذ كان يتم الاتجاه نحو التمسك والمحافظة على وحدة العائلة، الخلية الأساسية التي كانت المؤسسة الأكثر قوة للتضامن والتكافل والتعاون على الإنتاج ومواجهة النوائب<sup>110</sup>. وفي نفس الوقت، كان يتم اللجوء إلى اكتناز الفضة والنقود المضروبة منها على شكل حلي وترك مجال التداول النقدي فسيحا أمام النقود النحاسية والعملة الأجنبية، التي

<sup>106</sup> محمد المختار السوسي، المصدر السابق، الجزء 19، ص. 165.

<sup>107</sup> نفسه؛ محمد بن أحمد الإكراري، المصدر السابق، ص. 61.

<sup>108</sup> م. و. م.، 26 ذي الحجة 1314 / 28 مايو 1897، حيدة بن ميس إلى السلطان مولاي عبد العزيز.

<sup>109</sup> محمد المختار السوسي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص. 163.

<sup>110</sup> علي المحمدي، السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج آيت باعمران، الدار البيضاء، منشورات توبقال 1989، ص. 36-37.

استحكمت على المبادلات التجارية بحكم الارتباط أكثر بالمنتجات التجارية مع أوربا<sup>111</sup>.

وفي الوقت الذي أدى فيه تظافر القوة الرمزية لحملة الكتاب مع السلطة المعنوية للعطاء لدى الأعيان والموسرين إلى الحفاظ على استمرارية الوظيفة الدينية لحملة العلم، تقوت مكانة الأعيان داخل المجتمع وترسخت سلطتهم. لقد ظلت المساجد والمدارس الدينية تحصل على الحبوب المدخرة من طرف الموسرين في بعض القبائل. لذلك كان بعض الطلبة والفقهاء، الذين يلجأون إليها، يحصلون على أصول عقارية عن طريق بيع ما تحصل لديهم من الحبوب المقدمة لهم كأجرة "الشرط" في تلك المدارس. وفي أواخر 1883، أصدر مولاي الحسن ظهيرا شريفا بتعظيم فقهاء أيت باعمران وتحريرهم من جميع الكلف المخزنية، فأخرجوا من حكم العامة ليصنفوا ضمن الخاصة<sup>112</sup>.

عندما عبر الفقيه محمد بن عبد الله الإلغي للشيخ المدني الناصري، أحد أولياء المنطقة، عن تضايقه أثناء مجاعة 1882 من الضيق الذي وصلت إليه المدرسة التي أنشأها في إلغ، وعن حزنه الشديد على افتراقه مع العديد من طلبته، مسح الولي على حفنة من الشعير المخزن بهري المدرسة قائلا له : «لا تخف منذ اليوم أن يخلو هذا الهري من الشعير، فإن كل الأولياء يباركون فيه بعد ما باركه رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومثلك لا يخيب له رجاء...»<sup>113</sup>. كان ذلك الحدث كافيا للفقيه لمقاومة تلك السنة حتى دار الحول، فجئيت إلغ محصولا زراعيًا مكن مخزون المدرسة من الزيادة نتيجة ما قدمه الناس من أعشار<sup>114</sup>.

لقد استمرت آثار الجفاف حتى نهاية القرن التاسع عشر، رغم انكشاف غمة المجاعة. فبعد أسابيع قليلة من وصول ويسجيربر، الطبيب الفرنسي لدى السلطان مولاي عبد العزيز، إلى مراکش خلال مارس من سنة 1898، سجل على المنوال نفسه الذي أشار إليه إريكمان ستة عشر سنة قبل ذلك، تدفق عديد من رؤساء سوس بموازة عودة جنود المخزن

<sup>111</sup> عمر أفاء، المرجع السابق، ص. 266-271.

<sup>112</sup> خ. ح. كناش 117، ص. 117، 21 ذي القعدة 1300 / 23 سبتمبر 1883.

<sup>113</sup> محمد المختار السوسي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص. 168.

<sup>114</sup> نفسه.

في إحدى الحركات. كانوا كلهم منهكي القوى نتيجة تقلبات الجو المرافقة لوباء التيفوس<sup>115</sup>.

### خلاصة :

في الوقت الذي دفعت التدخلات الأجنبية في الجنوب الغربي مولاي الحسن إلى القيام بالتحرك إلى منطقة سوس من أجل تأكيد سلطته، ظلت الأزمة الغذائية إحدى الصعوبات الكبرى التي أعاقت مشروعه الإصلاحية. وبالتالي أدى ارتداد الوحدات الاجتماعية المقاوم لتلك العمليات إلى المحافظة على النظم المعهودة. ولما كانت أزمة الست سنوات قد خلفت استنزافا سكانيا وحكمت على المؤسسات الاجتماعية المحلية بالارتداد، فإنها قد تركت بصماتها على نمطية الأشكال المتبعة لدى الساكنة المحلية للبقاء على الحياة والصمود أمام الفناء، بإتباع طرق الحفاظ على المكتسبات المعنوية أو المادية غير المنقولة وكذا على المواد الغذائية وتخزينها لمواجهة الجوائح المتكررة، وفي نفس الوقت، درء الأوبئة التي تنفسي إثر تأخر هطول الأمطار أو احتباسها لمدة سنين طويلة.

115 F. Weisgerber, *Au seuil du Maroc moderne*, Rabat, Les éditions La Porte, 1947, p. 96.